



(٢١١) - (٢٢٨)

العدد السادس

ما لا يُلتفت إليه في المتون اللغوية
أ.م. د. نهلة عبدالله خلف الوائلي
جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية
nalwaili@uowasit.edu.iq

الخلاصة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الأخيار المنتجبين. وبعد..
فإن اللغة العربية أعطت لمن سألها خيرا وافرا، وكانت خير خليل لمن أدرك خوانها. وحبُّ التراث القديم، والتشبُّث في أغصانه؛ يهب من الثمار أطيبها، ويفتح في العقل آفاقا، ويبعث إدراكا يصعب على غير قارئ التراث أن يحظى به.
وفي أثناء قراءتي لمجموعة من كتب علماء العربية القدماء استوقفتني مصطلح (لا يُلتفت)، وأيقنت أن فيه فائدة أقدمها للدارسين، وغائبا أحضره لمن يطلع عليه، وإعلاما لطرائق استعماله. وبعد البحث والتنقيب اتضح أن فيه غامضا لا بد من إجلائه، وبحثا لا بد من التوسُّع فيه؛ لإقبال باب القول في طرائق استعماله.
الكلمات المفتاحية : لا يُلتفت إليه، المتون اللغوية

Neglected Areas in Arabic Linguistics

Dr. Nahla A. Khalaf Al-Waily

Wasit University/ College of Education for Human Sciences

nalwaili@uowasit.edu.iq

Abstract:

This paper embarks on the investigation of areas deemed neglected in Arabic grammatical and linguistic studies and scholarships. Various phonological, morphological, syntactic, and orthographic issues in early Standard Arabic scholarship have been left uninvestigated due to their



problematic and controversial nature. Among these issues were deletion, substitution, vocative insertion, pre-plural preposition, vowel mutation, possible quadrilateral root, lexical neologisms, and possible new root. This paper, therefore, questions these issues, justifies their emergence, and elaborates on scholarly attitudes as to acceptability and rejection.

Keywords: Standard Arabic, Prescriptive grammarians, Traditional linguistics, Language change.

مقدمة

كثُر استعمال عبارة (ما لا يُلتفت إليه) في المتون اللغوية، وسأبينه في نقاط؛ ليتسنى للقارئ معرفة طرائق استعمال العلماء له. وقبل الخوض في طرائق استعماله لا بدّ من بيان معناه؛ لأنّ القارئ للوهلة الأولى يظن أنّ المراد به المطّرح من القضايا اللغويّة التي لا يصحّ استعمالها، وهذا المعنى في قسم منه؛ لتشعب الآراء، واختلاف وجهات النظر في القضايا الفرعية. وهو كما تبين يستعمل لمعنيين:

الأول: الاستعمال القطعي

وأعني به: الإتيان به في القضايا الرئيسية المتفق عليها، التي حظرت استعمالها اليوم في لغتنا العالية، ومن أمثلته:
- الجمع بين العوض والمعوض:

فقد حكموا على قول الشاعر بالضرورة (بلا نسبة) (الأزهري، ٢٠٠١م: ٢٢٤/٦):

وما عليك أن تقولني كلّما سبّحت أو هلّلت: يا للهّم ما

فقد قال ابن عصفور: "ولا يجوز إظهار حرف النداء مع (اللهم)؛ لأنّ الميم المشدّدة صارت عوضاً منه. فأما قوله... ضرورة لا يلتفت إليها" (ابن عصفور، ١٤١٨هـ: ٢٥٠-٢٥١). وقد أجمع ذاكرو هذا البيت على رفضه، كالأزهري بقوله: "وزعم الفراء أنّ (يا) قد يُقال مع اللّهّم، فيقال: يا اللّهّم، واستشهد بشعر لا يكون مثله حُجّة" (الأزهري، ٢٠٠١م: ٢٢٤/٦). والسيرافي في شرح كتاب سيويوه (السيرافي، ١٩٧٤م: ١/١٨٥)، وابن



الأنباري في الإنصاف (الأنباري، ٢٠٠٣م: ١/٢٨٢)، وابن الحاجب في الإيضاح (ابن الحاجب ، ٢٠٠١م: ٢٦٧) ، وابن منظور (ابن منظور ، ١٤١٤هـ: ١٣/٤٧٠).

- إدخال حرف الجر على الجملة المحكية:

وقع الإجماع على جعل بيت الشاعر (السيرافي، ١٩٧٤م: ١/١٨٥) :

تنادوا بما هذا وقد سمعوا لنا ... دويًا كعزف الجنّ بين الأجارع

من الضّرورات؛ لأنه أدخل حرف الجرّ على الجملة المحكيّة؛ لذا قال ابن عصفور: "ضرورة لا يلتفت إليها" (ابن عصفور، ١٤١٨: ٣٧٢). وقال ناظر الجيش: "إنّ حرف الجرّ لا يدخل على الجملة المحكيّة ولهذا عُدّ من الضّرورات قول الشاعر " (الجليبي ناظر الجيش، ١٤٢٨هـ: ٣/١٥٤٥).

- جرّ تمييز ألفاظ العقود:

حكى الكسائي: "عشرو درهم" (السيرافي ، ١٤١٨هـ: ٢/٩٩، ابن يعيش ، ٢٠٠١م: ٢/٣٨، الاسترأبادي ، ١٩٩٦م: ٢/٥٨). ونقل ابن عصفور: "فأمّا ما حكاه الكسائي من قولهم: (أخذته بمائة وعشري درهم)، فشاذّ لا يلتفت إليه" (ابن عصفور ، ١٤١٨: ٣٨٣). فهذا استعمال مُجمع على عدم التكلّم به؛ لأنه مخالف لقاعدة ألفاظ العقود التي تنصّ على كون تمييز ألفاظ العقود مفردا منصوبا؛ لذا قال الشّاطبيّ: "وقد حكى الكسائي أنّ من العرب من يضيف (العشرين) وأخواته إلى المفسّر منكرًا أو معرفًا، فيقول: عشرو درهم، وثلاثو ثوب، وأربعو عبد، ولم يعول عليه الناظم في القياس، فلذلك لم يذكره" (الشاطبي ، ٢٠٠٧م: ٦/٢٧٢). وقال أبو حيان: "وفي المفتاح: لا يضاف عشرون إلى التسعين إلى التمييز لا غيره، فلا يقال عشرو درهم ولا عشروك" (الأندلسي ، ١٩٩٨م: ٢/٧٤٢). وقال المرادي: "وهذا عند الأكثرين من الشاذ الذي لا تبنى على مثله القواعد" (المرادي، ٢٠٠٨م: ٣/١٣٢٦). فاتضح بأن هناك إجماعا على رد هذه الإضافة وإماتتها؛ لأن السليقة قد أبتها قياسا وعلّة وسماعا موثوقا به.

- (الجمهور) مفتوح الجيم:

وكذلك إجماعهم على رد ما قال بفتح الجيم في لفظ (الجمهور)؛ لأنه "قد تَقَرَّرَ عندهم أنه لَيْسَ لَهُمْ فَعْلُولٌ بِالْفَتْحِ، فَلَا سَمَاعَ وَلَا قِيَاسَ يَثْبُتُ بِهِ هَذَا الْفَتْحُ" (الزبيدي: ١٠/٤٧٣). والدليل الآخر على رفضه؛ لأنه لم يرد في سماع في شيء من الدواوين، ولا نقل في



موضع من الأساطين؛ لذا قال الزبيدي: "مَا حَكَاهُ ابْنُ التَّلْمِصَانِيِّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الشِّفَاءِ مِنْ أَنَّهُ يُقَالُ بِالْفَتْحِ وَنَقَلَهُ شَيْخُنَا الزَّرْقَانِيُّ فِي شَرْحِ الْمَوَاهِبِ وَسَلَّمَ لَا يُلْتَقَتُ إِلَيْهِ، وَلَا يُعْرَجُ عَلَيْهِ" (الزبيدي: ١٠ / ٤٧٣).

- استعمال نون الوقاية مع الاسم:

ورفضوا إلحاق نون الوقاية بالاسم، قال ابن يعيش: "تقول: (أَعْلَمَنِي)، ولا تقول: (مُعْلَمَنِي)، وتقول: (ضَرَبَنِي)، ولا تقول: (ضَارِبُنِي)" (ابن يعيش، ٢٠٠١ م: ٤ / ٤١٢)؛ لأنها مختصة بالفعل، وقد أنشدوا قول أبي محلم السعدي (المبرد، ١٩٩٧ م: ١ / ٢٥٨، الأنباري، ٢٠٠٣ م: ١ / ١٠٦، البغدادي، ١٩٩٧ م: ٤ / ٢٦٥)

ألا فتى من بني ذبيان يحملني ... وليس حاملني إلا ابن حَمَال

فعلق عليه ابن الأنباري: "من الشاذ الذي لا يلتفت إليه" (ابن الأنباري، ٢٠٠٣ م: ١ / ١٠٧) وزاد ابن يعيش قائلا: "قليل من الشاذ الذي لم يلتفت إليه، مع أن الرواية الصحيحة: (وليس يَحْمَلُنِي)" (ابن يعيش، ٢٠٠١ م: ٤ / ٤١٣).

- وزن افوئعل:

ومما أنكر وحكم عليه بعدم الالتفات إليه وزن (افوئعل)، الذي لم يرد على مثاله من الأفعال إلا (احوصل) الذي انفرد بروايته الخليل، إذ قال: "ويقال: احوئصل الطير: إذا تئى عنقه وأخرج حوصلته" (الفراهيدي، ١١٧/٣). لذا أنكره العلماء، قال الصغاني ناقلا كلام الزبيدي في الاستدراك: "احوئصل مُنْكَرَةٌ وَلَا أَعْلَمُ شَيْئًا عَلَى مِثَالِ افوئعل مِنَ الْأَفْعَالِ" (نقله السيوطي، ١٩٩٨ م: ١ / ٨٧، والزبيدي، ٣٠٤/٢٨)، والذي في (الاستدراك) (الزبيدي، ١٩٨٠ م: ٣٩) "وافوئعل: قالوا: احوئصل الطائر إذا أخرج حوصلته"، وقال الصغاني في التكملة: "والطير، إذا تئى عنقه وأخرج حوصلته، يُقال: قد احوئصل، وقد رده بعض الخدّاق من أهل التّصريف، والقول ما قالت حذام" (الصغاني، ٣١٧/٥). وقال أبو حيان: "وافوئعل: احوئصل، وافعول: اعثوئج، وهذان الوزنان أغفلهما سيبويه انتهى، قيل لأنهما من كتاب العين، فلا يلتفت إليهما" (الأندلسي، ١٩٩٨ م: ١ / ١٧٨).

- أصل الهزلاج:



ردوا قول كراع الذي جعل (الهزلج) مشتقاً من الهزج، قال ابن سيده: "وَقَالَ كِرَاعُ: الْهَزْلَاجُ: السَّرِيعُ، مُشْتَقٌّ مِنَ الْهَزْجِ وَاللَّامُ زَائِدَةٌ، وَهَذَا قَوْلٌ لَا يَلْتَقِ إِئِيهِ" (ابن سيده: ٤٦٧/٤). وقد وافقه على إنكاره الزبيدي (الزبيدي: ٢٨٠/٦)؛ لأنَّ أصله من (هزلج).
- أصل الدقم:

وكذلك لا يلتفت إلى ما ذهب إليه كراع النمل من أنَّ الدقم مشتق من الدق؛ لأنه قد ثبت استعمال (دقمه)، قال ابن سيده: "وَزَعَمَ كِرَاعٌ: أَنَّهُ مِنَ الدَّقِ، وَالْمِيمُ زَائِدَةٌ، وَهَذَا قَوْلٌ لَا يَلْتَقِ إِلَيْهِ، إِذْ قَدْ ثَبِتَ: دَقْمَتُهُ" (ابن سيده: ٣٢٦/٦). واستعماله في المعجمات يثبت أن إنكار ابن سيده صواب مجمع عليه (ابن منظور، ٥١٤١٤: ٢٠٣/١٢).
- العطف على التوهم:

ولا يلتفت لما أعرب على التوهم، ومنه الإتيان على التوهم في قول الشاعر (البيت للأخوص الرياحي في (سيبويه، ١٩٨٨م: ١/١٦٥) وللأخوص الرياحي في (الرماني، ١٩٩٨م: ٨٥٤) وللأخوص اليربوعي في (الحميري، ١٩٩٩م: ٦/٣٦١٧، السيوطي، ١٩٦٦م: ٢/٨٧١، وللأخوص اليربوعي في (البغدادي، ٥٦/٧)):

مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ عُرَائِبِهَا

فالوجه أن يكون (ناعب) منصوباً عطفاً على مصلحين، ولكنه توهم دخول حرف الجر الباء على مصلحين (ليسوا بمصلحين)، فجر (ناعب) لهذه العلة، وقد أنشد هذا البيت سيبويه في الكتاب، وأنشد بيت زهير (ديوانه بشرح ثعلب، ٢٠٠٨م: ٢٠٨):

بدا لي أني لستُ مدركٌ ما مضى ... ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جانياً

بجر سابق. والبيتان رويًا بنصب (ناعباً) و(سابقاً)؛ لأنه القياس، وهذا مما التزم فيه السماع، فلا يعتد به في شيء من القياس؛ لذا قال ابن الأنباري معلقاً على البيت الأول: " فقال "ناعب" بالجر، وكان الوجه أن يقول "ناعباً" بالنصب، وقد تُؤوّل ذلك بما لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه؛ فإذا كان كذلك فلا يجوز الاحتجاج بما رَوُوهُ مع قلته في الاستعمال وُبُعِدِهِ عن القياس على ما وقع فيه الخلاف" (الأنباري، ٢٠٠٣م: ١/١٥٧).

وأمثلة ذلك كثيرة لا يسع المقام لذكرها، وإنما أراد الباحث أن يثبت ما قال به، وما لحظه في أثناء استعمال المصطلح في المتن.

الثاني: الاستعمال غير القطعي (الاحتمالي):



وأعني به الاستعمال الذي يُرد بالمراجعة والتفتيش في المتون الأخرى، أو بدليل يتفرد به الباحث، كأن يكون هناك سماع غاب عن العلماء فحكموا على الاستعمال بتركه، وسأقسم البحث فيه على نقاط:

١- رد الاستعمال:

- مجيء تمييز الألفاظ المركبة معرفة:

قد يرد الاستعمال، ويحكم عليه أحد العلماء بالمصطلح (لا يلتفت) مدار البحث، قال الحريري في درة العواصم: "قَالُوا: الْأَحَدُ عَشْرُ الثُّوبِ، وَهُوَ مِمَّا لَا يَلْتَفَتُ إِلَيْهِ وَلَا يَعْرِجُ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْمُتَمَيِّزَ لَا يَكُونُ مُعْرِفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَلَا نَقْلًا لِلْيُنَا فِي شَجُونِ الْكَلَامِ" (الحريري، ١٩٩٨م: ١١٢). وقد ردّ كلام الحريري الشهاب الخفاجي، وبين أن ما ردّه من المسائل المشهورة التي جوّزها النحويون، ونصّ كلامه: "قلت: قد نصّ النحاة على جوازه هنا خاصة لعروض البناء فيه، وقوله: إن المميز لا يكون معرفاً بالالف واللام ليس بشيء، لأنّ الكوفيّين جوّزوا تعريف التمييز كما صرّح به النحاة، فلا حاجة إلى تكثير السواد بالمسائل المشهورة" (الخفاجي، ١٩٩٦م: ٣٦٩). وفي مراجعة متأنية تبين أن كلام الحريري مردود؛ لأنّ ذاكره قد نصّوا على جوازه، ورأوا أنّ الألف واللام زائدة فيه، وقد جاءت في اللغة شواهد لزيادة الألف واللام كقول الشاعر (البيت بلانسبة (ابن مالك، ١٩٩٠م: ٣٨٦/٢، التذييل والتكميل، الأندلسي: ٢٨٣/٩) وللقطامي في (العيني، ٢٠١٠م: ١٥٣٦/٤) :

تولي الضجيج إذا تنبه موهنا ... كالأقحوان من الرشاش المستقي

والنقد: رشاش المستقي. وقول ابن ميادة (ديوانه: ١٩٢، ابن سيده، ٢٠٠م: ٨٦/٩):

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا ... شديدا بأعباء الخلافة كاهله

والنقد: الوليد بن يزيد. وجاء في المخصص: "لَا يُوْحِشَنَّكَ زِيَادَةُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فَقَدْ أَخَذَ بِهِ الْخَلِيلُ وَسَيَّبِيهِ فِي قَوْلِهِمْ: مَرَزَتْ بِهِمُ الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ" (ابن سيده، ١٩٩٦م: ٤٥١/٤).

- الحمى والحمّا:

ومن الاستعمالات التي بالغ في إنكارها العلماء ما جاء في المقصور والممدود لأبي علي القالي: "والحمّا يمد ويقصر عند بعض العرب، كذا قال أبو بكر بن الأنباري، قال: ومدّ الحمى عندي شاذّ لا يلتفت إليه. وكذلك هو عندنا" (القالي، ١٩٩٩م: ٢٨٨) فهو يرد استعماله ممدودا، وأما ابن سيده فقد حكم بشذوذه، ولكنه لم يمنعه، قال: "ومدّ الحمى شاذّ



يُقَالُ جَعَلَ فَلَانَ أَرْضَهُ جَمِيًّا: إِذَا مَنَعَهَا مِنْ أَنْ تُقَرَّبَ" (ابن سيده، ١٩٩٦م: ٤/٤٥١). وقال في موضع آخر: "والحِما: مَا حَمَيْتَ مِنْ شَيْءٍ، يَمِدُ وَيَقْصُرُ" (ابن سيده، ١٩٩٦م: ٥١/٢). فلا شك بتعسف ما أشار إليه أبو علي؛ لأن ما حكموا على جواز مده وقصره كثير.

- المصحف بفتح الميم:

رفض ابن مكي الصقلي أن يقال: (مصحف) بالفتح؛ لأنها لغة رديئة، قال: "وقد سمع: مطرف ومصحف، بالفتح، إلا أنها لغة رديئة، لا يلتفت إليها" (أبو حفص اللغوي، ١٩٩٠م: ١٧٩). ولكن جاء في المحكم: "والمُصْحَفُ: الْجَامِعُ لِلْمُصْحَفِ الْمَكْتُوبَةِ بَيْنَ الدَفْتَيْنِ، كَأَنَّهُ أَصْحَفٌ، وَالْكَسْرُ وَالْفَتْحُ فِيهِ لُغَةٌ، قَالَ أَبُو عبيد: تَمِيمٌ تَكْسِرُهَا، وَقَيْسٌ تَضْمُهَا. وَلَمْ يَذْكُرْ مَنْ فَتَحَهَا وَلَا أَنَّهَا تَفْتَحُ، إِنَّمَا ذَلِكَ عَنِ اللَّحْيَانِيِّ يَحْكِيهِ عَنِ الْكَسَائِيِّ" (ابن سيده، ٢٠٠٠م: ٣/١٦٠). وفي التكملة: "المُصْحَفُ، بِالْفَتْحِ: لُغَةٌ صَاحِبَةٌ فَصِيحَةٌ فِي الْمُصْحَفِ وَالْمُصْحَفِ" (الصغاني: ٤/٥١٠). وفي العباب: "والمُصْحَفُ وَالْمُصْحَفُ - بالحركات الثلاث - عن ثعلب قال: والفتح لغة صحيحة فصيحة" (الصغاني، ١٩٨١م: ٣٣٩)، فضلا عن أنني قد حظيت بشاهد شعري روي في المصحف بفتح الميم للشاعر العرجي (ديوانه برواية ابن جني، ١٩٥٦م: ١٠٢):

كُورِقِ الْمَصْحَفِ قَدْ أُجْرِيَ عَلَيْهِ الدَّهَبُ

فلا حجة لابن مكي الصقلي في رد استعماله بفتح الميم؛ لأنه كما قيل: "من روى حجة على من لم يرو" (هذا نص يتردد في متون العلماء في مواضع متعددة، ابن سيده، ٢٠٠٠م: ٨/١٥٦، ابن منظور، ١٤١٤هـ: ١٣/٢٦١).

- القطا والقطي:

ومن الأمثلة أيضا ما نقله ابن السيد في الاقتضاب من أن القطا يكتب بالألف وبالياء، لكنه ضعف كتابته بالياء وعداها مما لا يلتفت إليه، قال: "قطا ولها: وهما يكتبان بالألف والياء، لأن الكسائي حكى أن العرب تقول: قطوات وقطيات، ولهوات ولهيات. والواو في هذين الحرفين أشهر من الياء، وما حكاه الكسائي نادر لا يلتفت إلى مثله" (ابن السيد البطليوسي، ٢/١٩٩٦/١٣٤). وهذا رد انفرد به؛ لأن غيره لم ينكر جمع قطا على (قطيات)، ففي المحكم: "والقطيات: لُغَةٌ فِي الْقَطَوَاتِ" (ابن سيده، ٢٠٠٠م: ٦/٤٩١). وفي موضع آخر: "والقطا: طَائِرٌ مَعْرُوفٌ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِثِقَلِ مَشْيِهِ، وَاحْتِدَتْهُ: قَطَاةٌ. وَالْجَمْعُ: قَطَوَاتٌ، وَقَطِيَّاتٌ،



وقد تقدم في الياء " (ابن سيده، ٢٠٠٠م: ٥٣١/٦). ومثله ابن منظور في لسان العرب (ابن منظور، ١٤١٤هـ: ١٨٩/١٥)، والزبيدي في تاج العروس (الزبيدي: ٣٩/٣١٨). وقد غاب عن ابن السيد تعليل الكسائي لجواز الوجهين، نقله ابن سيده: "قَالَ الْكَسَائِيُّ: إِنَّمَا قَالُوا قَطِيَّاتٍ وَلَهَوَاتٍ وَلَهَيَّاتٍ لِأَنَّ فَعَلْتَ لَيْسَ مِنْهُمَا بِكَثِيرٍ فَيَجْعَلُونَ الْأَلْفَ الَّتِي أَصْلُهَا وَاوْ يَاءٌ لِقَلَّتْهَا" (ابن سيده ١٩٩٦م: ٤/٢١٢).

- جمع شجعان بضم الشين

أنكر ابن دريد أن يكون شجعان بضم الميم جمعاً للعقلاء، قال: "وَيُقَالُ: رَجُلٌ شُجَاعٌ مِنْ قَوْمِ شَجْعَةٍ وَشَجْعَاءٍ. وَلَا تَلْتَقِ إِلَى قَوْلِهِمْ شَجْعَانُ فَإِنَّهُ خَطَأٌ" (ابن دريد، ١٩٨٧م: ١/٤٧٧). وقصر هذا الجمع على ضرب من الحيات، قال: "والشجاع: ضرب من الحيات والجمع شجعان وشجعان وبالكسر أكثر". وقد نقله ابن فارس في المجمل قائلاً: "ورجل شجاع: مقدم، ورجل شجعة وشجعاء، قال ابن دريد: لا يلتفت إلى قولهم شجعان فإنه خطأ" (ابن فارس، ١٩٨٦م: ٥٢٢). وواضح أنه موافق له؛ لأنه اكتفى بالجمعين (شجعة، وشجعاء)، أما بناء فعلان في جمع التكسير فلم ينقل العلماء أنه يأتي قياساً من (فعال)، ولكن المسموع يرد ما حكم به ابن دريد، فقد جاء في الشعر مضموماً جمعاً للعقلاء، قالت أمامة بنت كليب التغلبية شاعرة جاهلية (مهنا: ١٩):

فَبَادِرِ نَحْوَهُ فَلَقَدْ تَرَامَتْ
إِلَيْهِ الْآنَ شُجْعَانُ النَّظِيرِ

وقال مدرك بن عمرو الهمذاني شاعر إسلامي (العسكري، ١٩٤١هـ: ١/٩٤):

يُكْرُ عَلَى الْمُضَافِ إِذَا تَعَادَى
مِنَ الْأَهْوَالِ شُجْعَانُ الرَّجَالِ

أما إشارات العلماء إلى عده جمعاً للعقلاء، فهي في غير موضع، فقد أشار إلى جمعه ابن السكيت (ابن السكيت، ٢٠٠٢م: ٨٤)، وابن قتيبة (ابن قتيبة، ١٩٨١م: ٥٤٦)، والحميري (الحميري، ١٩٩٩م: ٣٣٨٠/٦)، والفيومي (الفيومي: ١٦٠)، والزبيدي (الزبيدي: ٢١/٢٥٢).

٢- رد حكم:

- دلالة أولالك على البعد بعد أولئك:

ويعني أن يجتهد العالم في رد حكم للفظ، فيأتي عالم آخر يرد رأيه، فيكون المصطلح احتمالياً لا قطعياً، ومنه إنكار ابن مالك أن يكون (أولالك) للبعد بعد (أولئك)، معللاً بأن القرآن الكريم قد خلا منه، وخلوه يعني أنه لم يشر إلى جماعة البعيد بعد أولئك، قال: "لا



يلتفت إلى قول من زعم أن "أولا لك" للبعد دون "أولئك" لقلّة "أولا لك" وكثرة الحاجة إلى جمع "ذلك" لأنّه يلزم منه خلو القرآن من إشارة إلى جماعة بَعْداء، وذلك باطل بمواضع كثيرة من القرآن، فثبت ما أردناه والحمد لله" (ابن مالك، ١٩٩٠م: ٢٤٤/١). وهذا تعليل لا يمكن قبوله؛ لأنّ القرآن الكريم في أكثره مبني على المجاز، وهذا يعني أنّه يستعمل اللفظ في غير موضعه لغاية إعجازية؛ لذا قال أبو حيان رادا على ابن مالك: "وأما قوله ولأنّه يلزم منه خلو القرآن من إشارة إلى جماعة بعداء، وذلك باطل، فلا يلزم ذلك لأنّه قد يستعمل للجماعة البعداء لفظ جماعة المرتبة الوسطى على سبيل المجاز والتوسع، ولا يدل كون "أولئك" لم يرد في القرآن أن لا يكون موضوعاً للرتبة البعدى في كلام العرب" (الأندلسي: ١٩٥/٣). وكذلك يرد على ابن مالك بأنّ القرآن الكريم ليس كتابا جامعا للأحكام اللغوية كلها.

- حكم ما وقع بعد إذا الفجائية:

ومن الأمثلة التي يمكن أن يسلم بها القارئ عند قراءتها ما حكم به ابن مالك من أن (إذا) الفجائية لا يليها إلا الاسم مرفوعا، ففي قولنا: (أتيت فإذا محمد يضربه خالد) لا يجوز في (محمد) إلا الرفع، وحجته في ذلك أن "العرب ألزمت "إذا" هذه ألا يليها إلا مبتدأ بعده خبر، أو خبر بعده مبتدأ، فمن نصب ما بعدها فقد استعمل ما لم تستعمل العرب في نشر ولا نظم... ولم يل (إذا) فعل ظاهر ولا معمول فعل إنّما يليها أبدا في النشر والنظم مبتدأ وخبر منطوق بهما، أو مبتدأ محذوف الخبر، فمن أولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب فلا يلتفت إليه ولو كان سيبويه" (ابن مالك، ١٩٩٠م: ١٣٩/٢). وهذا مخالف لما نص عليه سيبويه من أنّ إذا الفجائية وأما يجوز نصب الاسم بعدهما (سيبويه، ١٩٨٨م: ٩٥/١)، فعلى رأي سيبويه يجوز نصب (محمّد)، كما يجوز وقوع الفعل بعدها، وابن مالك منعه كما تبين.

وقد أحسن أبو حيان في الرد عليه في (التذييل) بما غاب عنه؛ لأنّه قد تبين أنّ الأخص قد نقل ما لم يكن في حساب ابن مالك، وهو أن (إذا الفجائية) يقع بعدها الفعل، ولكن بشرط أن يقترب بقدر، قال أبو حيان: "حكى عن العرب إن إذا الفجائية إذا كان الفعل مقرونا بقدر جاز أن يليها، فنقول: خرجت فإذا قد ضرب زيد عمرا، وإن لم يكن مقرونا بقدر فلا يجوز أن يليها الفعل، ووجب أن يليها الاسم" (الأندلسي: ٣٠٦/٦). وهذا النقل الذي غاب



عن ابن مالك قد فوّت عليه الإمام بأحكام المسألة؛ لذا قال أبو حيان: "وتبيّن أنّ المصنّف لم يطّلع على ما نقل الأَخفش عن العرب، فلذلك ادّعى أنّ إذا الفجائية لا يليها فعل ظاهر ولا معمول فعل، وإنّما يليها أبداً مبتدأ وخبره منطوق بهما، أو مبتدأ محذوف الخبر، وأولها غير ذلك فقد خالف كلام العرب. وهذا كما ذكرناه ليس بصحيح؛ إذ يليها الفعل مقروناً بقدر كما نقل الأَخفش، وانظر إلى جسارته حيث قال "يلتفت إليه وإن كان سيبويه" وكشف له الغيب أنه هو الذي لا يلتفت إليه، وأنّ كلامه مردود عليه" (الأندلسي: ٣٠٦/٦).

٣- ردّ الأصل أو إثباته

وهو أن يرد أصل البناء أو يثبت، ويعني أن يتكلم عالم بأصل فيرده غيره، والعكس:

- (عكث) الثلاثي:

ذهب الفيروزآبادي إلى أن (العكث) بمعنى الاجتماع والالتئام قد أميت أصل بنائه، قال: "العَكْثُ: نَبْتُ، واسمٌ. والعَكْثُ، أُمِيتَ أصلُ بنائِهِ. وهو: الاجتماعُ، والالتئامُ" (الفيروزآبادي، ٢٠٠٥م: ١٧٢). وقد خطأه ابن معصوم بحجة أن الأصل قد تكلم به غير واحد، قال: "وعَكْثُ الشَّيْءِ بالشَّيْءِ: خلطُهُ وجمعه، وقول الفيروزآبادي: العَكْثُ أُمِيتَ أصل بنائه وهو الاجتماعُ والالتئامُ، لا يُلْتَفَتُ إليه؛ فقد حَكَى تَصْرُفَهُ غير واحد، والإثبات مقدّم على النَّفي" (ابن معصوم المدني، ٢٦٤هـ: ٤١٤/٣). وبعد البحث تبين أنّ فهم ابن معصوم لهذا النَّصِّ قاصر؛ لأنه فهم النَّصَّ على غير وجهه؛ وما نقل عن الثقات يبيّن أنّ أصل بنائه الثلاثي بمعنى الاجتماع والالتئام قد أميت، قال ابن دريد: "العكث أميت أصل بنائه وهو اجتماع الشَّيْءِ والتئامه رَعَمُوا وَمِنْهُ اشتقاق عنكثة النُّون زَائِدَةٌ" (ابن دريد، ١٩٨٧م: ٤٢٦/١). وأوضحه الزبيدي قائلاً: "أي لم يَسْتَعْمَلُوهُ ثَلَاثِيًّا، وإنّما اسْتَعْمَلَ مَزِيدًا، كَمَا يَدُلُّ لِدَالِكَ قَوْلُهُ: (وَتَعَكَّثَ) الشَّيْءُ: (اجْتَمَعَ)، نقله الصاغاني" (الزبيدي: ٣٠١/٥). اتضح أنّ ابن معصوم قد فهم النَّصَّ على غير وجهه؛ لأن ما جاء منه مستعملاً بمعنى الاجتماع ليس الثلاثي بل المزيد، وهو (تعكث)؛ لذا فما لا يتلفت إليه كلام ابن معصوم لا كلام الفيروزآبادي.

- البُدة والبُدة:

نقل الفيروزآبادي أنّ الجوهرية قد أخطأ؛ لأنه ضبط البُدة بمعنى النصيب بكسر الباء، قال: "والْبُدَادِ والبُدَّة، بالضم، وحُطِّيَّ الجوهرية في كسرهما" (الفيروز آبادي، ٢٠٠٥م: ٢٦٦). وقد



تعقب ابن معصوم كلامه هذا قائلاً: "وقول الفيروزآبادي: بالضم، وخُطِي الجوهري في كسرِها لا يلتفت إليه" (ابن معصوم المدني، ١٤٢٦هـ: ٢٢٢/٥)، وحجة ابن معصوم في نصه على الكسر أنه اعتمد على ما هو منقول عن الفارابي والجوهري وابن الأثير كما أشار إليه (ابن معصوم المدني، ١٤٢٦هـ: ٢٢٢/٥)؛ وقد فاتته أن تحطئة الكسر واردة في التكملة عن ابن الأعرابي نقلاً عن أبي عمرو، قال: "ابن الأعرابي: البُدَّة، بالضم: النَّصيب، وبالكسر خطأ، ذكره أبو عمرو في ياقوتة العَقم" (الصغاني: ١٩٦/٢). وقصور السماع واضح في حكم ابن معصوم؛ إذ المقرر في البدة الكسر في معظمه، وإنكار الكسر وارد لا يمكن رده؛ لثقة القائل به وهو أبو عمرو بن العلاء.

- أصل القَمْخُودَة

لم يتفق العلماء على أصلها، وأمّا معناها فهو "والقَمْخُودَة مؤخر القَذال وهي صفحة مَا بين الذُّوابة وفأس القَفَا ويجمع قماحيد وقَمْخُودَات" (الأزهري، ٢٠٠١م: ١٩٧/٥). ومنهم من جعل أصلها ثلاثياً من (قحد)، وبعضهم جعله رباعياً من (قمحد). أما الجوهري فقد ذكرها في باب (قحد) (الجوهري، ١٩٨٧م: ٥٢٢/٢)، وتعقبه الفيروزآبادي قائلاً: "القَمْخُودَة: الهَنْة النَّاشِرَة فَوْق القَفَا وأعلى القَذال خَلْف الأذُنَيْن، ومُؤخَّر القَذال، ج: قَمَاحِدُ. وفي ذِكْر الجوهري إِيَّاهَا في "قَحَدَ نَظَرٌ" (الفيروز آبادي، ٢٠٠٥م: ٣١٢). وتعقب ابن معصوم الفيروزآبادي قائلاً: "وقول الفيروزآبادي: في ذكر الجوهري إِيَّاهَا في «ق ح د» نَظَرٌ، لا يُلْتَفَتُ إليه" (ابن معصوم المدني، ١٤٢٦هـ: ١٩٩/٦). ووضح أنه لا ينكر أصلها الثلاثي، بل النظر حاصل لعدم ذكره إياها في باب (قمحد) الرباعي، أو الإشارة إليه؛ لأنَّ أصله الرباعي ثابت في الأصول، فقد ذكره الأزهري في باب الرباعي (الأزهري، ٢٠٠١م: ١٩٧/٥)، وذكره ابن منظور في الثلاثي والرباعي (ابن منظور، ١٤١٤هـ: ٣/٣، ٣٦٨)، والزبيدي كابن منظور (الزبيدي: ٧١، ١١/٩)؛ وهذا يعني أنَّ إشارة الفيروزآبادي في محلِّها، وتعقب ابن معصوم مما لا يلتفت إليه.

٤- التصحيف:

يعني أنَّ هناك ألفاظاً قد يحتمل أن يكون فيها تصحيف منصوص عليه، فيأتي أحد العلماء منكراً لما هو منصوص عليه:

- الغزيد:



ومن أمثلته ما أورده الفيروزآبادي من أن (الغزید) وهو الصوت الشدید قد يكون تصحيفا لغزید (الفيروزآبادي، ٢٠٠٥م: ٣٠٤)، ولكن ابن معصوم لم يرتض هذا التوجيه قائلا: "وقول الفيروزآبادي: أو هو تصحيف غزید، لا يلتفت إليه" (ابن معصوم المدني، ١٤٢٦هـ: ١٢٩/٦). فهو ينكر القول باحتمال حدوث التصحيف في هذا اللفظ، ولكن المنقول عن الثقات يؤيد احتمالية وقوع التصحيف فيها، قال الأزهري: "قلت: لا أعرف الغزید بمعنى الشدید الصوت، وأحسبه أزد الغزید بالراء فإنه المعروف بهذا المعنى" (الأزهري، ٢٠٠١م: ٧٣/٨). فهذا نص صريح من عالم ثقة سبق ابن معصوم بكثير، فالأولى أن يكون كلام ابن معصوم مما لا يلتفت إليه.

٥- رد الدلالة:

ويعني أن ترد دلالة قالها بعض العلماء للفظ معين، ومنه:

- دلالة (فاظت نفس فلان):

أما فاظ فلفظ يكتب بالطاء والضاد، وقد عرض الأقوال فيه ابن منظور قائلا: "الفرأء: أهل الحجاز وطيء يقولون فاظت نفسه، وقضاعة وتميم وقيس يقولون فاضت نفسه مثل فاضت دمعته. وقال أبو زيد وأبو عبيدة: فاظت نفسه، بالطاء، لغة قيس، وبالضاد لغة تميم. وروى المازني عن أبي زيد أن العرب تقول فاظت نفسه، بالطاء، إلا بني ضبة فإنهم يقولونه بالضاد" (ابن منظور، ١٤١٤هـ: ٥٤/٧).

وقد أثار الزبيدي إشكالا في تفسير (فاظ)، وهو أن الجوهرى قال: "وحكى الكسائي: فاظت نفسه. وفاظ هو نفسه أي فاءها" (الجوهرى، ١٩٨٧م: ١١٧٧/٣). مشكلا على استعمال (فاءها) في هذا الموضع، ووصفه بأنه (قبيح)، قال: "وقوله: فاءها من قبيح التعبير لا يلتفت إليه" (الزبيدي، ٢٠٠٤م: ٢٥٤/٢٠). ولا أعلم ما وجه القبح فيه؟! والعلماء قد فسروه بهذا اللفظ كـ (الأزهري، ٢٠٠١م: ٥٧/١٢) و (ابن سيده، ٢٠٠٠م: ٣٩/١٠)، و (ابن منظور، ١٤١٤هـ: ٥٤/٧)، و (الفيروزآبادي، ٢٠٠٥م: ٦٩٧)، و (السيوطي، ١٩٩٨م: ٢٠٧/٢). وما يرد كلامه دليل من معجمه؛ إذ قال في باب (قياً): "وقاء نفسه وألفظ نفسه: مات، أنتهى" (الزبيدي، ٢٨١/١). فتبين أن كلامه مردود لا يلتفت إليه.

الخاتمة



كان هذا البحث مؤنسا للنفس، فاتحا الباب للباحثين لدراسة التراكيب التي صنعها العلماء لدراسة القضايا اللغوية، وهي متعددة يستطيع الباحث العثور عليها بسهولة؛ لأنها مبنوثة في المتون. أما هذا البحث فقد أظهر استعمال (ما لا يُلتفت إليه) في موضعها الصحيح الخالي من المؤاخذة، كما أظهره في الموضوع الذي لا بد من استدراكه، والوقوف على ما فات أحد العلماء فيه؛ فجعله يحكم بتركه.

توصل البحث إلى أنّ استعمال هذه العبارة على نوعين: الاستعمال القطعي، والاستعمال الاحتمالي، وقد بينت فيها ما عثرت على مصاديق لهما في متون النصوص اللغوية القديمة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على أشرف خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين.

ثبت المصادر

١. القرآن الكريم
٢. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت ٣٢١هـ)، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٣. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ) **إصلاح المنطق**، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٢م.
٤. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٥. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ت ٤٥٨هـ)، **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
٦. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن (ت ٦٦٩هـ)، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، جامعة الموصل - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٠م.



٧. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن (ت ٦٦٩ هـ)، المقرب ومعه مثل المقرب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤١٨ هـ.
٨. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥ هـ)، مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٩٨٦ م.
٩. ابن مالك، محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٩٩٠ م.
١٠. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (ت ٧١١ هـ)، لسان العرب، دار صادر - بيروت، ط٣ - ١٤١٤ هـ.
١١. ابن يعيش، ابن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠١ م.
١٢. الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠ هـ) تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ٢٠٠١ م.
١٣. الاسترلاباذي، محمد بن الحسن الرضي، نجم الدين (ت نحو ٦٨٦ هـ)، شرح الكافية للرضي، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قان يونس - بنغازي، ط٢، ١٩٩٦ م.
١٤. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين (ت ٥٧٧ هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣ م.
١٥. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (ت ٧٤٥ هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط١، ١٩٩٨ م.
١٦. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١.



١٧. البطليوسي ، عبدالله بن محمد بن السيد ، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد ، دار الكتاب المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٦م >
١٨. البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ، ط٤، ١٩٩٧ م.
١٩. البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (ج ١ - ٤) الثانية، و(ج ٥ - ٨ الأولى)، النشر: عدة سنوات (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ).
٢٠. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٢١. الحريري، أحمد بن محمد الخفاجي المصري، شرح درة الغواص في أوهام الخواص مطبوع ضمن درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٦ م.
٢٢. الحريري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد البصري (ت ٥١٦هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط١، ١٩٩٨/١٤١٨ هـ.
٢٣. الحميري، نشوان بن سعيد اليميني (ت ٥٧٣هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط١، ١٩٩٩ م.
٢٤. الدينوري ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، أدب الكاتب تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ١٩٨١م.
٢٥. الروماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤ هـ)، شرح كتاب سيبويه أطروحة دكتوراه ل: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، عام: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.



٢٦. رواية أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢)، ديوان العرجي، شرحه وحققه: خضر الطائي، ورشيد العبيدي، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر المحدود، ط١، ١٩٥٦.
٢٧. الزبيدي، أبو محمد بن الحسن الأشييلي (ت ٣٧٩هـ)، الاستدراك على سيبويه الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذباً، اعتناء المستشرق الإيطالي اغناطيوس كويدي، طبع في روما، ١٩٨٠م.
٢٨. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، (ت ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
٢٩. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، كتاب سيبويه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٣٠. السيرافي، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م.
٣١. السيرافي، يوسف بن أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد (ت ٣٨٥هـ)، شرح أبيات سيبويه، حققه: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ١٩٧٤ م.
٣٢. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت ٩١١ هـ)، شرح شواهد المغني، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، بذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، ١٩٦٦ م.
٣٣. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال (ت ٩١١هـ)، المزهرفي علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٣٤. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، المكتبة التوفيقية - مصر.
٣٥. الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (المتوفى ٧٩٠ هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٧ م.
٣٦. شرح أبي العباس بن يحيى ثعلب، ديوان زهير بن أبي سلمى تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٣، ٢٠٠٨ م.



٣٧. الصغاني ، الحسن بن محمد بن الحسن (ت ٦٥٠ هـ)، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصاح العربية، تحقيق: مجموعة من المحققين، مطبعة دار الكتب، القاهرة.

٣٨. الصغاني، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي (ت ٦٥٠ هـ)، العباب الزاخر، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام-الجمهورية العراقية، ١٩٨١.

٣٩. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران (ت ٣٩٥ هـ)، كتاب الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية - بيروت، ١٤١٩ هـ.

٤٠. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (ت ١٧٠ هـ)، كتاب العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٤١. الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقشوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ٨، ٢٠٠٥ م.

٤٢. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠ هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية - بيروت.

٤٣. القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (ت ٣٥٦ هـ)، المقصور والممدود، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي (أبو نهلة)، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٩٩٩ م.

٤٤. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (ت ٨٥٥ هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط ١، ٢٠١٠ م.

٤٥. اللغوي ، أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي النحوي (ت ٥٠١ هـ)، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٠ م.

٤٦. المبرد، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥ هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ط ٣، ١٩٩٧ م.



٤٧. المدني، الامام اللغوي ابن معصوم (ت ١١٢٠هـ)، الطراز الأول، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لأحياء التراث، ١٤٢٦هـ.
٤٨. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م.
٤٩. مهنا، عبد، معجم النساء الشاعرات في الجاهلية والإسلام، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان.
٥٠. ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي ثم المصري المعروف (ت ٧٧٨ هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٨ هـ.